



مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – الأمم المتحدة

آخر المستجدات الإنسانية الطارئة

حظر استيراد الإسمنت يخفض كميته ويرفع أسعاره في قطاع غزة

28 نيسان/أبريل 2016



حي الشجاعية، غزة، مارس 2016. تصوير: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

منعت السلطات الإسرائيلية منذ 3 نيسان/أبريل 2016 استيراد الاسمنت للقطاع الخاص في قطاع غزة، في أعقاب مزاعم بعدم وصول كميات كبيرة منه إلى الفئات المستهدفة من المستفيدين الشرعيين. كان استيراد وتوريد الإسمنت قد استؤنف للقطاع الخاص في قطاع غزة منذ تشرين أول/أكتوبر 2014 فقط ضمن آلية عملية إعادة إعمار غزة، بعد الحظر العام الشامل المفروض

منذ بدء الحصار في حزيران/يونيو 2007. وتم التأكيد على القيود الأخيرة مرة أخرى في 18 نيسان/أبريل، في أعقاب اكتشاف نفق يمتد من غزة إلى إسرائيل، وهو الأول من نوعه الذي يُكتشف منذ صراع غزة 2014.

بلغ المتوسط الشهري لكميات الإسمنت التي دخلت للقطاع الخاص في غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2015 وحتى فرض القيود الأخيرة، 75,000 طن من خلال معبر كرم أبو سالم (كبيرم شالوم)، وكانت تهدف في المقام الأول إلى إصلاح المساكن وإعادة إعمار ما يزيد عن 171,000 وحدة تضررت أو دمرت خلال الأعمال القتالية في عام 2014. وقد تم بيع معظم مواد إصلاح المسكن وإعادة الإعمار التي دخلت إلى المستفيدين.

ويفيد قطاع المأوى الإنساني أن المنظمات التي تقدم المساعدة اضطرت إلى تعليق المساعدات النقدية لترميم منازل ما يزيد عن 1,370 أسرة نتيجة لندرة الإسمنت والارتفاع الحاد في أسعاره. وبالإضافة إلى

ذلك، تم تأجيل توزيع دفعات مالية إلى 1,550 أسرة من المقرر أن تبدأ إعادة الإعمار وذلك جراء عدم توفر الاسمنت. ويُعاني ما يزيد 75,000 شخص دُمرت منازلهم أو تضررت بشدة خلال الأعمال القتالية في 2014، جراء التهجير الداخلي الذي طال أمده بسبب القيود المفروضة على دخول مواد البناء الأساسية ونقص التمويل. ووفقاً لاتحاد المقاولين الفلسطينيين، يؤدي نقص الاسمنت حالياً إلى انقطاع 40,000 شخص عن أعمالهم في قطاع البناء.

البيانات والتحليلات الواردة في بيان آخر المستجبات الإنسانية الطارئة هذا، تستند على المعلومات الأولية المتوفرة. تصدر بيانات آخر المستجبات الإنسانية الطارئة في أعقاب حدوث مستجبات تبعث على القلق من الناحية الإنسانية وتتطلب تقديم استجابات إنسانية.